

# مطالبات بتعويض أصحاب السيارات المتضررة وتأمين وسائل نقل لهم

مدير مرور الرياض: تأمين المركبة الإلزامي لا يعوض متضرري سيول جدة

وعن الإجراء الذي ستتبعه الشركات التي تضررت مركباتها جراء سيول جدة، قال إن على المستأجر دفع كامل قيمة تصليح المركبات المتضررة جراء السيول، مشيراً إلى أن شركة التعاونية للتأمين أوردت في بنود عقد التأمين على شركات التأجير "لا تشتمل حوادث السائق في حالة سكر أو قطع الإشارة الضوئية، كما لا يشمل التعويض في حال وقوع حادث مروري دون وجود طرف آخر "مركبة أخرى" أو انتهاء عقد العميل".

وتساءل المسؤول عن سبب إلغاء شركات التأمين في وثائقها الأخيرة قبل أربع سنوات لبند التعويض في حال سرقة المركبات المؤجرة، مؤكداً على أن حذف هذا البند تسبب في ازدياد عدد حالات المطالبات الحقوقية في المحاكم، وهو بند معمول به في أغلب دول العالم.

وتشير وثيقة التأمين الشامل للشركة التعاونية للتأمين في البند الخامس على أن التعويض جراء الكوارث الطبيعية يتشرط اشتراك المؤمن في باقة التعويض ضد الكوارث الطبيعية حيث نص البند على "في حالة توسيعة التغطية التأمينية لتشمل هذه المنفعة فإن الشركة تقطع الأخطار الطبيعية والتي تشمل الخسارة أو الضرر للمركبة موضوع التأمين نتيجة البرد، الفيضانات الثوران البركاني والزلزال ولكن تستثنى الخسائر جراء العواصف الرملية".

وعن طبيعة عمل شركته أشار إلى أنهما يعملون على مساعدة العملاء على اختيار الشركات وأنواع التأمين والتغطيات التأمينية المناسبة، مشيراً إلى أنهم كانوا ينصحون عملاءهم باستثمار إلى التغطية الشاملة والتي تشمل الكوارث البيئية. وتابع، نحن الآن في فترة عبد ولم نستطيع أن نحصر أو نحصي أي شيء وعن عدد الشركات المؤمنة لديهم أشار إلى أنه تجاوز ٢٥٠٠ شركة والسيارات تتعدى ١٠٠ ألف سيارة وعن الخسائر المتوقعة للشركة قال بصفة عامة مدينة جدة تصل خسائرها إلى مليارات الريالات، وذلك بسبب تضرر البنية التحتية خلافاً لمحصل من أضرار في السيارات والمنازل والعمائر.

وأشار إلى أن معظم ممتلكات الدولة غير مؤمنة وذلك نتيجة عدم وجود وهي كاف حول أهمية التأمين بالإضافة إلى أن هناك مشاريع جديدة يوجد بها أخطاء لا بد أن تؤمن ضد الأخطاء في التنفيذ والمسؤولية الناتجة عن أخطائهم من قبل المقاولين على الأقل حتى ينهوا المشاريع ويصلحوا الأخطاء.

ومن جانبة أوضح مدير عام إحدى شركات التأمين "رفض الكشف عن اسمه" أن مؤسسات تأجير المركبات في السعودية لا تشمل بوليصات التأمين الشامل لمركباتها بتغطية الكوارث الطبيعية، كما حدث في جدة خلال الأيام الماضية.

قبل الشركات أم لا. وأوضح الساعاتي أن بنود العقود هي التي تحدد ما يشمله التأمين، مشيراً إلى أن حكومة خادم الحرمين الشريفين وجهت بتعويض المتضررين. وناشد الساعاتي الحكومة أن توجه بتعويض الذين فقدوا سياراتهم وتأمين وسائل نقل لهم، كما وجهت بصرف مساعدات مالية وتعويضات ووفر لهم مساكن بديلة.

وقال في حال أن قامت الشركات والبنوك التي تتعامل بنظام التأجير المتنهي بالتمليك بتوقيع عقد مع شركات التأمين يشمل الكوارث فلا يصح أن تقوم بعمل عقد داخلي لا يشمل هذا البند مع المستأجر.

وقال مدير إحدى شركات وساطات التأمين الدكتور في اقتصاد التأمين أدهم جاد، إنه لم تصلهم أي مطالبات حتى الآن مشيراً إلى أن معظم المتعاملين معهم شركات ومصانع، وبالنسبة للسيارات والأفراد لم يصل شيء بعد.

وأشار إلى أن الفترة التي تعايشها مدينة جدة ستظهر للجميع مدى مصداقية شركات التأمين، وكفاءتها وتسديد التزاماتها بشكل سريع دون اللجوء إلى المطالبات والتسوية الجنائية.

وقال: ما حصل في جدة يدخل تحت بند

جدة، الرياض: براء العتيق، طارق النوفل

كشف مدير عام مرور منطقة الرياض العقيد عبدالرحمن المقبل أن خسائر المركبات بسبب الكوارث الطبيعية لا تغطيها وثيقة تأمين مركبات الأفراد المعول بها في النظام المروري. وأضاف العقيد المقبل في تصريح له "الوطن" أن التأمين على المركبة الذي بدأ تطبيقه عام ١٤٢٨ يشمل فقط التأمين لصالح الغير على المركبات فقط دون مركبة المؤمن، وهو ما يعني عدم تغطيته لحوادث الكوارث الطبيعية، ويتم التعامل مع شهادة تأمين رخص القيادة لصالح الغير في إنهاء الحقوق الخاصة للمتضررين في الحوادث المرورية فقط.

وأشار المقبل إلى أن النظام المروري للتأمين على المركبة يستثنى المركبات المخصصة للتأجير، مبيناً أن النظام

المروري يجر أصحاب شركات ومكاتب التأجير على التأمين الشامل الذي يغطي الأضرار.

من جهة طالب أستاذ مادة التأمين بجامعة الملك عبد العزيز بجدة عبد الإله الساعاتي من خلال اتصال هاتفي مع "الوطن"، بتوحيد وثيقة تأمين إلزامية عن طريق مؤسسة النقد، مشيراً إلى أن عقود التأمين المتفاوتة من الشركات تجعل الناس في حيرة من أمرهم إن كانوا سيعطون من



السيول حطمت منشآت و سيارات